

السعودية تمتهن جماعة هادي بنظام الكفالة



كشفت مواقع إعلامية ومصادر خبرية عن معلومات حول امتهان السلطات السعودية للمسؤولين من جماعة عبدربه منصور هادي؛ من خلال منحهم إقامات "عمل" بتسميات مهن عادية، تخضع أغلبها لنظام "الكفيل".

ونقل الموقع عن مصادر حكومية يمنية قولها إن عدداً من وزراء الحكومة الشرعية وسياسيين يمينيين يحملون إقامات عمل في السعودية، ويلتزمون بشكل دوري بسداد رسوم التجديد لهم ولأقاربهم أيضاً، مثل بقية المغتربين في السعودية.

وأفادت المصادر بأن أغلب المسؤولين اليمنيين في الحكومة وقيادات الأحزاب دخلوا السعودية منذ بداية "عاصفة الحزم" في مارس 2015، عبر بطاقات إقامة حكومية كان يصدرها جهاز المخابرات السعودي وتجدد كل ثلاثة أشهر بموافقة مسبقة من قبل ما يسمى باللجنة الخاصة (سعودية).

وأوضحت أنه يمنع على المسؤولين والسياسيين الذين يحملون جوازاً دبلوماسياً الحصول على أي نوع من الإقامة في السعودية، وهو ما جعل عدداً كبيراً من الوزراء وأعضاء مجلس النواب وقيادات الأحزاب

يلجؤون إلى استخراج جوازات عادية.

وأشارت إلى أن عدداً من المسؤولين اليمنيين حصلوا على إقامات عمل بمهن متفرقة، بينها "سائق خاص" و"سائق معدات ثقيلة" و"مندوب مبيعات" و"راعي أغنام"، حيث يكفلهم بذلك مواطن سعودي، ويصبح هو المتحكم بقرارهم على أراضي السعودية مثل سائر أوضاع المغتربين اليمنيين.

وأشارت إلى أن سبب لجوء المسؤولين اليمنيين -وبينهم مسؤولون بمكتب الرئاسة اليمنية- لاستخراج إقامات العمل، حاجتهم إلى السفر من السعودية وإليها بسهولة أكبر من نظام تصريح إقاماتهم ببطاقات إقامة حكومية فقط.

وأوضحت أنه "في تلك الحال (بطاقات الإقامة الحكومية) يحتاجون إلى تقديم طلب للسفر، وأحياناً يتم تجاهل طلباتهم لأشهر طويلة، كما أن هناك الكثير من المسؤولين والسياسيين الذين قامت السعودية بإيقاف بطاقات إقامتهم الحكومية، باتوا بين خيارين، إما المغادرة أو استخراج إقامات عمل عادية".

يذكر أن أغلب وزراء الحكومة الشرعية وقيادات الأحزاب السياسية والكثير من الشخصيات الاجتماعية، لا يزالون يقيمون بالسعودية منذ بداية الحرب اليمنية في 2015.